

# الحياة خلف الجدار

أصوات النساء من مناطق التماس



© اصدار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠١٠

رام الله، بطن الهوى

تلفاكس: +٩٧٢ ٢ ٢٩٥٦١٤٦/٧/٨

[www.wclac.org/ihl/](http://www.wclac.org/ihl/)

ترجمة الدكتور مالك قطينة

تدقيق: منار جبارين

صورة الغلاف: مقطع من الجدار قرب حاجز فلنديا، © تصوير مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

## مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

تأسس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في القدس سنة ١٩٩١ بواسطة مجموعة صغيرة من النساء كمؤسسة أهلية غير ربحية فلسطينية مستقلة. يهدف المركز إلى التصدي لمسببات وعواقب العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع ولتأثيرات الاحتلال الخاصة بالنوع الاجتماعي.

يقدم المركز الإرشاد الاجتماعي والقانوني، وينفذ برامج التوعية، ويقدم الدعم القانوني والاجتماعي والتدريب، ويقترح مسودات القوانين والتعديلات على القوانين، ويشترك في تنظيم حملات الضغط والمناصرة على المستوى الوطني والدولي بالنيابة عن النساء الفلسطينيات والمجتمعات المحلية.

تم تأسيس برنامج القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في المركز بهدف رصد وتوثيق انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وأثر هذه الانتهاكات على النساء. يقوم مركز المرأة بتوثيق شهادات النساء باستخدام إطار عمل القانون الدولي وحقوق الإنسان، مندمجاً برؤية نسوية للمساواة والعدالة الاجتماعية.

يسعى البرنامج لضمان أن يتم رصد انتهاكات حقوق النساء الفلسطينيات بفعالية، ومن ثم جمعها من خلال عملية توثيق. ويتم استخدام هذا التوثيق للمناصرة بالنيابة عن النساء في فلسطين، ولتعزيز الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان، وللعمل تجاه مساءلة القائمين على هذه الانتهاكات. كما يعطي هذا التوثيق شهادة حية لتجارب النساء مع الحرب والاحتلال.

يتمتع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

## جدول المحتويات

٥	١. مقدمة.....
٩	٢. منطقة التماس: الخلفية والسياق .....
١٣	٣. الإطار القانوني .....
١٧	٤. المنهجية.....
٢١	٥. الحياة في منطقة التماس .....
٢٢	١-٥ الأوضاع المعيشية غير الملائمة.....
٢٦	٢-٥ الموارد الطبيعية والعامة.....
٢٩	٣-٥ الوصول إلى الخدمات الصحية .....
٣٣	٤-٥ سبل كسب الرزق.....
٣٦	٥-٥ الحياة الأسرية .....
٤٠	٦-٥ التعليم .....
٤٣	٦. الخلاصة.....
٤٧	٧. التوصيات .....
٥٠	٨. الهوامش.....



1

# مقدمة

«ليست لدينا حياة هنا»

يأتي هذا التقرير جزءاً من سلسلة تقارير مركز المرأة لإرشاد القانوني والاجتماعي التي تبحث في أثر السياسات والممارسات الإسرائيلية على النساء الفلسطينيات. نركز في هذا التقرير على حياة النساء في "منطقة التماس"، وهي مناطق الضفة الغربية التي تقع بين خط الهدنة من العام ١٩٤٨ (المعروف أيضاً بالخط الأخضر) والجدار الفاصل. رغم أن الجزء الأكبر من مدينة القدس يقع في هذه المنطقة، إلا أن الفلسطينيين حملة هوية الضفة الغربية هم أكثر من يتضرر من نظام الإغلاق هذا، إذ لا يستطيعون السفر إلى القدس من جهة، وتسد الطريق أمام وصولهم إلى الضفة الغربية من الجهة الأخرى. هذا الوضع يجعل الفلسطينيين في منطقة التماس معزولين عن عائلاتهم ومجتمعاتهم، حيث تفصلهم الحواجز العسكرية والجدار عن بقية الضفة الغربية، مما يضعهم وجهاً لوجه مع الفقر والوحدة وضيق العيش. إن الفلسطينيين في منقطة التماس معزولون إلى حد كبير عن المدن والبلدات الفلسطينية الرئيسية التي تقدم الخدمات الحيوية في الصحة والتعليم والتشغيل والإدارة، إلى جانب أنهم معزولون عن عائلاتهم الممتدة ومجتمعاتهم. ويكون الأثر الواقع على النساء في هذه المناطق عميقاً بشكل خاص؛ فبحكم أن النساء في الغالب لا يعملن خارج المنزل، كثيراً ما يصبحن معزولات تماماً في بيوتهن ومقطوعات عن العائلة والمجتمع والخدمات الحيوية. وبالتالي فإن الحقوق الأساسية للفلسطينيين في السكن الملائم وحرية الحركة وحقوقهم في الصحة والعمل والتعليم والحياة الأسرية تتعرض إلى انتهاك روتيني من قبل إسرائيل.

يعتمد هذا التقرير على مقابلات أجريت مع نساء يعشن في منطقة التماس ليكشف عن التقييدات التي تفرض على حياتهن والأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للعيش في هذه المنطقة. ونحن نأمل، من خلال هذه العملية، في أن نساهم في تعزيز الفهم لطبيعة السياسات والممارسات التي يتم نقاشها وأثرها الخاص على النساء الفلسطينيات. ونأمل أيضاً في المساهمة في عملية مساءلة للقائمين على انتهاكات حقوق العائلات المتضررة.

يبدأ هذا التقرير بنظرة عامة للخلفية والوضع في منطقة التماس. ويتبع ذلك إلقاء نظرة قصيرة للمبادئ القانونية ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق

الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويركز الجزء الذي يليه على تجارب النساء اللواتي أجرى مركز المرأة المقابلات معهن، واللواتي جمعنا منهن الشهادة التفصيلية الواردة في هذا التقرير. ويختتم التقرير ببعض التوصيات للعمل المستقبلي.





ر

# منطقة التماس

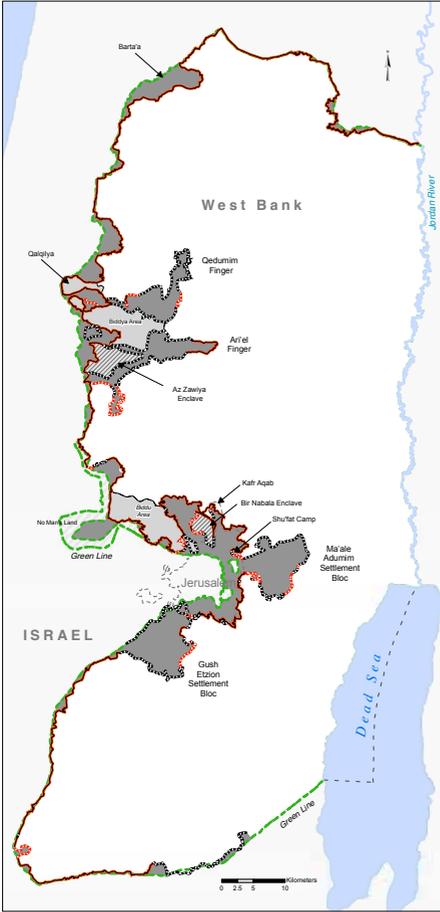
الخلفية والسياق

وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، سيكون مسار الجدار الجديد، حالما يتم إنجازه، بطول إجمالي يبلغ ٧٠٩ كيلومترات.<sup>١</sup> وقد تم بالفعل إكمال ٤٠٨ كيلومترات من الجدار، أي ما يقارب ٥٨ بالمائة. وتجدر الإشارة إلى أن ١٥ بالمائة فقط من المسار الإجمالي للجدار يسير على طول الخط الأخضر، أما البقية فتقع داخله باتجاه الشرق، عبر الأرض الفلسطينية (كما تبين الخارطة ص. ١١).<sup>٢</sup>

وبسبب بناء الجدار داخل الخط الأخضر، وجد العديد من الفلسطينيين أنفسهم محاصرين بين الجدار والخط الأخضر، في منطقة تدعى "منطقة التماس". تشكل هذه المنطقة ١٠ بالمائة من المساحة الإجمالية للضفة الغربية التي تقع على شرق الجدار الفاصل، وقد أعلن عنها منطقة عسكرية مغلقة للفلسطينيين.<sup>٣</sup> وعلى الفلسطينيين الذين يقيمون في هذه المنطقة أن يحصلوا على تصريح خاص، وعلى من يملكون أرضاً داخل هذه المنطقة أن يحصلوا على تصاريح "زيارة" حتى يتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومواردهم المائية من خلال بوابات مخصصة لهذا الغرض.

إذا تم استكمال الجدار على النحو المخطط له، فسيتواجد بين الجدار والخط الأخضر قرابة ٣٣,٠٠٠ فلسطيني من حملة هوية الضفة الغربية في ٣٦ تجمعاً سكانياً. وفي الأثناء، تشير أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه يوجد حالياً ٧,٨٠٠ فلسطيني يعيشون في المنطقة المغلقة.<sup>٤</sup> ويحتاج كل من يبلغ من العمر ١٦ سنة فأكثر إلى تصريح إقامة دائمة من السلطات الإسرائيلية حتى يتمكنوا من الاستمرار في الإقامة في بيوتهم. ولا يسمح لأفراد الأسرة الذين لا يحملون تصاريح أن يدخلوا إلى المنقطة عبر نقاط التفتيش.

بالإضافة إلى ذلك، سيضطر الجزء الأعظم من الفلسطينيين حملة هوية القدس الشرقية للإقامة بين الجدار والخط الأخضر. وفي داخل حدود بلدية القدس، أصبح الفلسطينيون من كفر عقب وشعفاط معزولين عن القدس الشرقية. إن الجدار يزيد صعوبة القيود المفروضة من ذي قبل على عبور الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس. فقد أدخلت إسرائيل، في سنة ١٩٩٣، نظام تصاريح يعني أن على كل فلسطيني لا يحمل حقوق إقامة في القدس الشرقية أو مواطنة إسرائيلية أن يطلب



خارطة الاغلاق في الضفة الغربية (UNOCHA, 2009)

الحصول على تصريح للوصول إلى القدس. ينطبق هذا الأمر على جميع الحالات سواءً الطبية أو الإنسانية، أو سواءً كان القصد هو العمل أو زيارة الأصدقاء. ويسير الطلب في عملية معقدة تستهلك الوقت، غالباً ما تنتهي بالرفض: إذ من غير المرجح أن يحصل الشبان الذكور في عمر ١٥ إلى ٣٠ سنة على الأخص على مثل هذه التصاريح. وعلاوة على ذلك، فحتى بوجود التصاريح، كثيراً ما يضطر المرضى إلى السفر بمفردهم لأنه سيكون من الصعب أن يرافقهم أحد أفراد أسرته، إلى جانب فرض الإغلاقات المتكررة في الأعياد الدينية اليهودية، مما يعني منع دخول جميع الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح عبور.

تخضع غالبية مناطق التماس لقوانين التخطيط والتنظيم الإسرائيلية. ويعني ذلك أن الفلسطينيين الذين

يعيشون في منطقة التماس لا يستطيعون بناء بيوت جديدة أو توسيع بيوتهم القائمة أو إدخال التحسينات عليها. وبالتالي، فالعديد من النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن في منطقة التماس يعانين أيضاً من ظروف إسكان غير ملائمة ومكتظة أو تضطر عائلاتهن للبناء بدون ترخيص مما يعرضهن لخطر هدم المنازل والتهجير. إن البناء الفلسطيني محظور في ٧٠ بالمائة من المنطقة ج، فيما تفرض العديد من القيود التي

تجعل الحصول على رخصة بناء أمراً مستحيلاً في نسبة ٣٠ بالمائة المتبقية. ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الإدارة المدنية الإسرائيلية، في الممارسة العملية، تسمح في البناء على أقل من واحد بالمائة من المنطقة ج، في أماكن لم تعد تتوفر فيها مساحات للبناء في الغالب.<sup>٦</sup>

وعلى عكس ذلك، فإن المستوطنات الإسرائيلية المبنية على أراضي القرى الفلسطينية تعج بالفيلات الجديدة والعصرية. والجدار ذاته يجري تشييده بطريقة تتيح ضم غالبية المستوطنات الكبيرة الحجم والمناطق المخصصة للتوسع الاستيطاني. ففي منطقة مستوطنة أرييل على سبيل المثال، يمتد مسار الجدار لمسافة ٢٢ كيلومتراً داخل الجهة الشرقية للخط الأخضر. كما يمتد على نحو مماثل لمسافة ١٣ كيلومتراً داخل الجهة الشرقية للخط الأخضر حول مستوطنة معاليه أدوميم.<sup>٧</sup> إن هذا الأمر يفند كذب ادعاء إسرائيل بالأسباب الأمنية، مبيناً أن مسار الجدار يهدف إلى إتاحة المجال لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية<sup>٨</sup> وضمها في محصلة الأمر إلى إسرائيل. فالواقع أنه يجري جعل حياة الفلسطينيين الذين يقيمون في جوار هذه المستوطنات لا تطاق، كما سيوضح هذا التقرير، الذي يقود بكل وضوح أيضاً إلى الاستنتاج بأن إسرائيل تريد الأرض ولكنها تريدها بدون سكانها.



# ٣

## الإطار القانوني

لقد أصبح من الثابت أن الجدار يتعارض مع القانون الدولي. ففي سنة ٢٠٠٤، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً حول التبعات القانونية للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة<sup>١٠</sup> وأفادت بأن أجزاء الجدار التي تسير داخل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى جانب نظام البوابات والتصاريح المرتبط بها، تشكل انتهاكاً للالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.<sup>١١</sup> ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل لأن توقف أعمال بناء الجدار، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وتفكك الإنشاءات المقامة هناك، و"أن تلغي أو تبطل على الفور جميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتعلقة به".<sup>١٢</sup>

ودعت المحكمة إسرائيل أيضاً أن "تدفع تعويضات" عن "مصادرة وتدمير المنازل والمشاريع والأعمال والممتلكات الزراعية" وأن تعيد "الأراضي والبساتين وحقول الزيتون وغيرها من الممتلكات غير المنقولة التي استولت عليها". كما ألزمت محكمة العدل الدولية الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي سببه الجدار وضمان التزام إسرائيل بالقانون الدولي.<sup>١٣</sup>

في آب/أغسطس ٢٠١٠، تابعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تراقب امتثال الدول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تابعت رأي محكمة العدل الدولية وملاحظاتها التي أعلنت عنها سابقاً. وأعربت اللجنة عن القلق بخصوص القيود على حرية الحركة المفروضة على الفلسطينيين. وصرحت بأن هذه القيود قد أثرت "بشكل خاص على الأشخاص الذين يقيمون في "منطقة التماس" بين الجدار وإسرائيل"، وأن القيود تضمنت "الرفض المتكرر لمنح تصاريح زراعية للوصول إلى الأراضي على الجانب الآخر من الجدار أو لزيارة الأقرباء، وعدم انتظام ساعات فتح البوابات الزراعية".<sup>١٤</sup> كما عبرت اللجنة عن قلقها من استمرار بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. واختتمت اللجنة قائلة:

"على الدولة الطرف أن تمتثل لملاحظاتها الختامية السابقة وأن تأخذ في الحسبان الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتوقف بناء "منطقة تماس" بواسطة الجدار، بما يؤثر بشكل خطير على الحق في حرية الحركة، وكذلك في الحياة الأسرية. وعليها أن توقف كل أعمال بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة".<sup>١٥</sup>

وفقاً لما توصلت إليه لجنة حقوق الإنسان، فأن وجود الجدار والنظام المرافق له يسبب انتهاكاً للعديد من حقوق الإنسان، مثل حرية الحركة،<sup>١٥</sup> والحق في الحياة الأسرية،<sup>١٦</sup> والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة،<sup>١٧</sup> والحق في التعليم،<sup>١٨</sup> والحق في العمل،<sup>١٩</sup> والحق في مستوى معيشي لائق،<sup>٢٠</sup> على نحو ما ينص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن هذه الحقوق تتعرض إلى انتهاك روتيني بسبب وجود الجدار، وبسبب السياسات الإسرائيلية الأخرى التي تحد من البناء ولا تسمح بتحسين المنازل.

تحظى حقوق الإسكان بحماية خاصة في المادة ١١ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص أنه على الدول الأطراف أن تقر بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ، بما يشمل المسكن الكافي.<sup>٢١</sup> وقد أفادت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تراقب التزام الدول الأطراف بالعهد الدولي الخاص بهذه الحقوق، بأن "الحق في السكن ينبغي ألا يفسر تفسيراً ضيقاً أو تقييدياً يجعله مساوياً، على سبيل المثال، للمأوى المؤقت للمرة بمجرد وجود سقف فوق رأسه، أو يعتبر المأوى على وجه الحصر سلعة. بل ينبغي النظر إلى هذا الحق باعتباره حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة".<sup>٢٢</sup> وتابعت اللجنة القول موضحة أنه حتى يعتبر السكن كافياً، فيجب أن يتضمن مرافق معينة لا غنى عنها للصحة والأمن والراحة والتغذية. ووضحت اللجنة أن ذلك يعني "أن تتاح لجميع المستفيدين من الحق في السكن الملائم إمكانية الحصول بشكل مستمر على الموارد الطبيعية والعامة ومياه الشرب النظيفة، والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة، ومرافق الإصحاح والغسل، ووسائل تخزين الأغذية، والتخلص من النفايات، وتصريف المياه، وخدمات الطوارئ".<sup>٢٣</sup>

إن المستوطنات الإسرائيلية، والتي يقع العديد منها خلف الجدار وفي منطقة التماس، تنتهك القانون الدولي الإنساني. فالمادة ٤٩(٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، على سبيل المثال، تحظر على سلطة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي التي تحتلها. وقد أعادت محكمة العدل الدولية التأكيد على هذا الموقف في الرأي الاستشاري حول الجدار، والذي أشار إلى أن مسار الجدار يشمل ضمن "المناطق المغلقة" ٨٠٪ من

المستوطنين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، متوصلاً إلى خلاصة مفادها أن المستوطنات قد أقيمت بشكل يناقض القانون الدولي.<sup>٢٤</sup> تتمثل إحدى الأفكار الأساسية في قانون الاحتلال أن الاحتلال يشكل حالة مؤقتة وبالتالي فلا يجوز لسلطة الاحتلال أن تحدث تغييرات دائمة في الأرض التي تحتلها. ويكمن الأساس المنطقي من قانون الاحتلال وقواعده في منع اتخاذ تدابير تؤدي إلى الضم، والذي يحظره القانون الدولي. إن حظر ضم الأراضي باستعمال القوة أو التهديد بها يأتي من المادة ٢(٤) لميثاق الأمم المتحدة، وقد تكرر التأكيد عليه في إعلان مبادئ القانون الدولي بخصوص العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشارت إليه محكمة العدل الدولية بارتباط خاص بإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في رأيها بخصوص الجدار.

ومع ذلك فإن إسرائيل مسؤولة عن شبكة من التدابير التي تؤدي إلى الضم والإلحاق وتثبت أن المشروع الإسرائيلي هو مشروع استعماري.<sup>٢٥</sup> إن منطقة التماس تمثل جزءاً من هذه التدابير وهي في الوقت ذاته ناتجة عنها. تشمل هذه التدابير: بناء المستوطنات في كتل متصلة من الأراضي التي لا يمكن للفلسطينيين دخولها، ونظام طرق يربط بين المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية والمدن داخل الخط الأخضر ويحظر على الفلسطينيين استخدامه، والجدار الذي يفصل بين السكان اليهود والفلسطينيين فيما يفصل أيضاً المجتمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، مع إبقاء الممرات بين المناطق الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية. إن إسرائيل بتقسيمها المناطق الفلسطينية إلى كانتونات تمزق التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة في انتهاك لحق الفلسطينيين في تقرير المصير الذي تنص عليه المادة الأولى المشتركة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي انتهاك للإعلان عن الاستعمار.<sup>٢٦</sup>

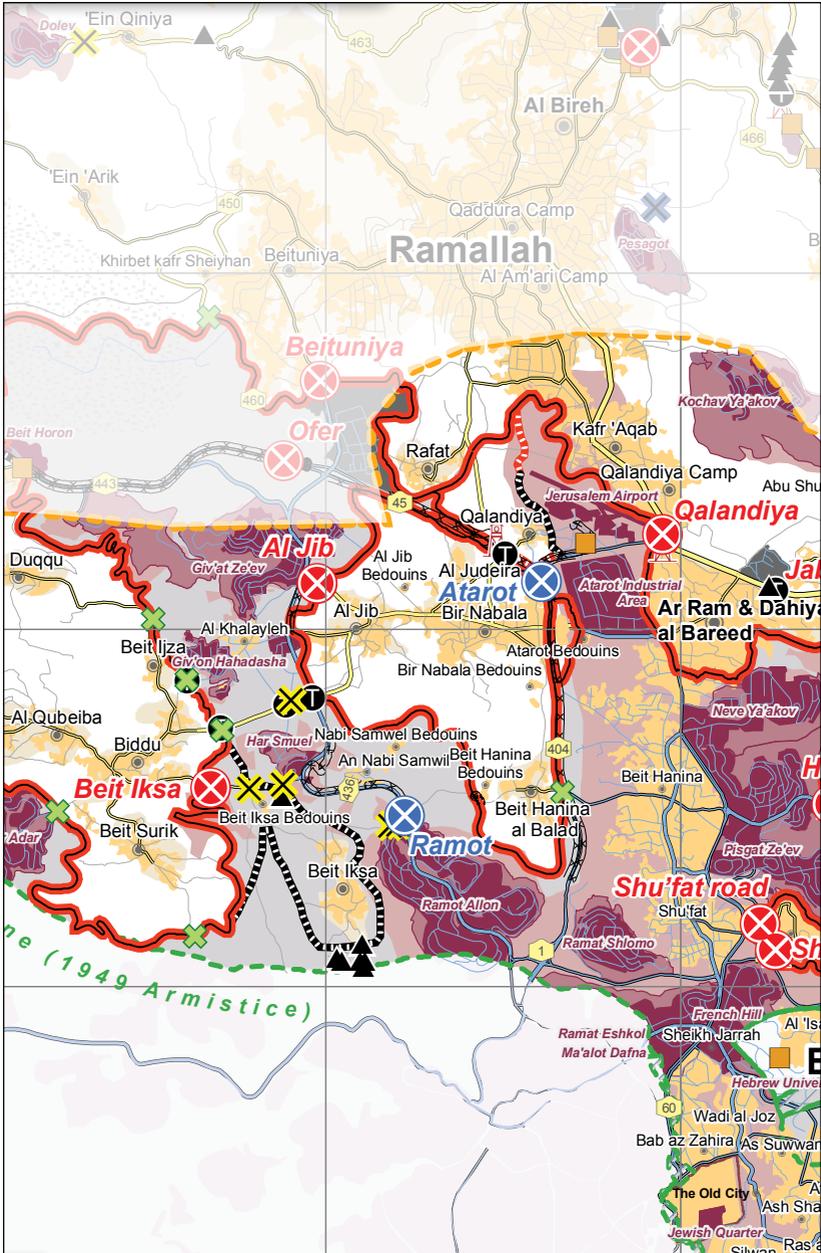


٤

# المنهجية

يعتمد هذا التقرير على مقابلات معمقة أجراها طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي وباحثاته الميدانيات مع نساء فلسطينيات يعشن في مناطق التماس خلال سنة ٢٠١٠. أجري عدد من المقابلات مع نساء من حي الخلايلة، الواقع في منطقة الجيب خلف الجدار، ولكنها في الضفة الغربية، وتعتبر من المناطق المتضررة بشدة. (أنظر الخارطة ص. ١٩) لم تتمكن باحثاتنا الميدانيات الفلسطينيات من المرور عبر نقطة التفتيش لإجراء المقابلات مع النساء في منازلهن، مما عني أنه كان لا بد من أن تجرى المقابلات في المركز المجتمعي في الجيب. وقد التقطت صور بواسطة الطاقم الدولي الذي تمكن أفراده من المرور عبر نقطة التفتيش، ولكنهم أيضاً وجدوا بعض الصعوبات في المرور عبر حاجز جفعات زيتف. أجريت مقابلات أخرى مع نساء فلسطينيات من بيت اكسا وراموت ومن قرية عزون عتمة. كما أجريت مقابلة مع امرأة من مسحة بالقرب من بديا منزلها معزول خلف الجدار. هناك العديد من النساء اللواتي يتأذين بالشكل ذاته، وفي العديد من المجتمعات المختلفة، والتي من الصعب الوصول إليها في العادة. ومع ذلك، فإن الحالات التي نوردها هنا بإمكانها أن تكون ممثلة للمشكلات التي تواجهها النساء في مناطق التماس.

أجريت مقابلات معمقة مع جميع هؤلاء النساء عن تجربتهن، ونفذ المقابلات طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي و باحثاته الميدانيات، وتم تدوين حكاياتهن على شكل إفادات عرضت عليهن للإعراب عن موافقتهن على محتوياتها. وقد أجريت مقابلات مع بعض النساء لمرة ثانية وثالثة، سواءً عندما كانت هناك حاجة للمتابعة أو إذا وقعت أحداث جديدة وقمن بالاتصال بنا في انتظار التحدث عن تجربتهن. لم توافق جميع النساء على نشر أسمائهن الكاملة على الملأ، فلجأنا في هذه الحالات إلى استخدام أسماء مستعارة أو ذكر الأحرف الأولى من الأسماء فقط. وقد استشرنا النساء في هذا الأمر في جميع الحالات واحترمنا رغباتهن بالكامل.



خارطة الاغلاق في القدس تبين بعض المناطق المشار اليها في التقرير (UNOCHA, 2010)





٥

# الحياة في منطقة التماس

نحن نقيّم في هذا الجزء أثر العيش في منطقة التماس على النساء. بعد تحليل الإفادات التي أخذت من النساء المشاركات في المقابلات، اتضح أن هناك العديد من الخصائص المشتركة في حياتهن، وأنهن لم يكن قادرات على التمتع بحقوقهن في العديد من المجالات المتشابهة. لذا فنحن نركز على القضايا المشتركة التالية: الأوضاع المعيشية غير الملائمة، ونقص القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية والعامّة، وتقييد الوصول إلى الخدمات الصحية، والأثر على سبل كسب الرزق، وعدم القدرة على التمتع بحياة أسرية، وتقييد الوصول إلى التعليم.

## ٥-١ الأوضاع المعيشية غير الملائمة

لا يستطيع الفلسطينيون في منطقة التماس الحصول على رخص لبناء بيوت جديدة أو توسيع البيوت القائمة أو ترميمها. نتيجة لذلك، وصفت النساء المشاركات في المقابلات مع مركز المرأة هدم أجزاء من منازلهن وعيشهن في أوضاع سكنية فقيرة وغير ملائمة وخطرة، بما في ذلك أسطح الزينكو، وسقوف الأسبست، والاكتظاظ.

**فاطمة ع.** من الجيب أصلاً، ولكنها بعد أن اقتربت بزوجها من حي الخلايلة، خططت للانتقال للإقامة معه على الجانب الآخر من الجدار. وقد حصلت مؤخراً على تصريح لكي تعيش خلف الجدار ونقطة التفتيش، ولا تزال تمضي بعض الوقت في منزلها على الجانب الآخر: ”هذا الجزء من الجيب الذي زوجي منه والذي يوجد فيه منزلنا هو موجود الآن خلف الجدار ولا يمكن الوصول إليه إلا عبر حاجز عسكري يدعى حاجز جفعات زيتف...

لا يسمح لنا بأن نقوم بأي أعمال صيانة على منزلنا أو إدخال أية إضافات أو توسعات عليه. لقد حاولنا سنة ٢٠٠٨ تقريباً أن نبني مطبخاً صغيراً لتوسيع المنزل، ولكن قبل أن ننهيه، جاء الإسرائيليون وقالوا لنا أنه لا يجوز لنا أن نبنيه وأنهم سيقومون بهدمه، فاضطررنا لأن نتركه دون أن يستكمل ودون أن يستخدم. ولم نحاول أن نقوم بأية أعمال بناء أخرى منذ ذلك الحين. من الصعب أيضاً نقل أثاث عبر الحاجز إلى الجهة الأخرى“،

**تعيش جميلة م.** أيضاً في حي الخلايلة: ”يقع منزلي في جزء من الجيب يدعى

الخلايلة، وهو يوجد الآن خلف الجدار ولا يمكننا الوصول إليه إلا من خلال نقطة تفتيش. يبعد منزلنا مسافة ٥٠ متراً فقط عن مستوطنة جافون، نحن نملك دوغمين من الأرض وعلى طرف هذه الأرض يوجد سياج من أسلاك شائكة وتقع المستوطنة وراءه بالضبط. لقد صادر الإسرائيليون ما يقارب ١٦٠ دوغماً من أراضي عائلة زوجي لبناء الجدار.

يحتوي المنزل على ثلاث غرف: واحدة للبنات وأخرى لي ولزوجي، وثالثة لحماتي، أما الأولاد فينامون في غرفة المعيشة. ويوجد مطبخ وحمام أيضاً. بني جزء من منزل زوجي قبل أكثر من ٥٠ سنة، وهو مشيد بشكل جيد من الإسمنت، ولكن لم يكن من الممكن منذ سنوات عديدة إجراء أية أعمال بناء ملائمة على المنزل، ولذا فإن كل التوسعات مغطاة بأسطح من الزينكو وليس بالطوب. وحتى قبل أن يبنى الجدار، كانت المنطقة مصنفة كمنطقة خضراء ولم يكن يسمح لنا بأن نبني وتوسع وكنا نضطر لاستعمال الزينكو. أما الآن فحتى هذا لم يعد مسموحاً: فنحن لا يمكننا أن نجري أية أعمال على المنزل، على الرغم من أنه يتم بناء المنازل في المستوطنة في كل مكان من حولنا“.

**جهاد أ.** وتسكن هي الأخرى في حي الخلايلة، تقول: ”... عندما تزوجت، انتقلت للسكن مع عائلة زوجي في منطقة تدعى الخلايلة في قرية الجيب. يوجد المنزل خلف الجدار من جهة القدس، ويفصلنا الجدار والحواجز العسكرية عن قرية الجيب وسائر الضفة الغربية. فنحن مفصولون عن قرية الجيب بواسطة حاجز جفعات زيتف.

شيدنا منزلاً صغيراً بجوار منزلنا حتى يستعمله (ابني) سفيان وزوجته وأطفالهما الأربعة. وقد انتقلوا إليه مع أنه لم يكن جاهزاً تماماً، ولكن الإسرائيليين هدموه في سنة ٢٠٠٥. فاضطروا للانتقال من جديد إلى المنزل الرئيسي، ولكن المنزل مكتظ جداً. إن عددهم ستة وهم يعيشون في غرفة واحدة من المنزل. يبلغ عدد جميع الساكنين في البيت ٢٥ فرداً، ونحن لا نستطيع أن نوسع المنزل ونبني غرفةً إضافية مع أنه لدينا مساحات كافية من الأرض حول المنزل، فيما يجري بناء العديد من المنازل الجديدة في مستوطنتي جفعات زيتف وجيفون بجوار منزلنا. يوجد لدينا خمس غرف فقط،

إلى جانب المطبخ والحمام. ونحن نضطر لاستخدام غرف كانت تستعمل في السابق للأغنام حتى ينام بعضنا فيها لأن المنزل مكتظ للغاية“.

تقيم **صديقة ح.** في قرية عزون عتمة، التي تقع بالقرب من نابلس ومستوطنة أرييل. وهي منذ بناء الجدار تعيش في منطقة التماس، إذ أن منزلها وعدة منازل أخرى تنفصل عن بقية القرية بواسطة الجدار ونقطة تفتيش. وهي تعيش هناك مع زوجها وثلاثة أبناء خلف الجدار وخلف نقطة التفتيش: “كانت توجد نقطة تفتيش في الطريق إلى القرية تمس كل شخص في القرية، فلا يستطيع المرور سوى الأشخاص الذين يسكنون في القرية. وكانت هناك بوابة/نقطة تفتيش أخرى على الجهة الغربية من القرية، وكان منزلنا خلفها، ولكنها لم تكن نقطة التفتيش الرئيسية. في شباط/فبراير ٢٠١٠، توقف الإسرائيليون عن استخدام نقطة التفتيش الرئيسية المؤدية إلى القرية وأصبحت الطريق مفتوحة معظم الوقت، مع أنه لا يزال هناك جنود في برج المراقبة. أما الآن فقد أصبحت نقطة التفتيش التي تفصل منزلنا عن بقية القرية وبقية الضفة الغربية هي نقطة التفتيش الرئيسية، ولا يستطيع المرور عبرها إلا الفلسطينيون المسجلون كساكنين في هذه المنطقة.

رهما هناك حوالي ٧٠-١٠٠ شخص يسكنون على الجهة الأخرى من نقطة التفتيش. أنا الآن أحمل تصريحاً يدعى تصريح نقطة التماس، يتيح لي العبور من نقطة التفتيش إلى بيتي. في البداية، أعطوني تصريحاً استمر لسبعة أشهر، ثم كان عليّ أن اطلب تصريحاً جديداً، واستمر هذا الأخير لمدة ٣ أشهر فقط. أما التصريح الذي بحوزتي الآن فهو لمدة ١٢ شهراً، وعندما ينتهي سريانه، سيكون عليّ أن أقدم طلباً لتصريح جديد حتى أتمكن من العبور إلى بيتي“.

تعيش **منيرة أ.** من قرية مسحة الصغيرة بالقرب من بديا في وسط الضفة الغربية: “أنا أعيش في منزل في قرية مسحة، المحصورة بالكامل - فهناك الجدار الإسرائيلي بارتفاع تسعة أقدام يحيط بالقرية من إحدى الجهات، وتوجد أسيجة على جهتين، وفي الجهة الأخيرة تقع مستوطنة “القناة” الإسرائيلية. وتوجد بوابة في السياج المجاور للجدار أعبر منها لأصل إلى منزلي.

... صادر الإسرائيليون جزءاً كبيراً من الأرض حول منزلنا لبناء الجدار ولشق طريق

للمركبات العسكرية توجد بين الجدار ومنزلنا. الجدار في معظم الأجزاء القريبة منا مكون من سياج من الأسلاك المعدنية، ولكنهم أمام منزلنا بالضبط بنوا جداراً إسمنتياً بارتفاع تسعة أقدام. هذا الجزء صغير ربما لا يتعدى طوله ٥٠ متراً بالقرب من منزلنا. ويبدو وكأنه مثل عقاب لنا لأننا رفضنا أن نغادر، حتى يفصلونا عن القرية كلياً فلا نعود نتمكن من أن نرى جيراننا أو القرية ونرغم على الرحيل. ولكننا قررنا أننا نريد البقاء في المنزل ولا نريد أن نفقده“.

تعيش **اعتدال ف.** بالقرب من مستوطنة راموت الإسرائيلية التي أقيمت على أراضي قرية بيت اكسا في الضفة الغربية. وهي تسكن على جهة القدس من حاجز راموت الذي يفصل الضفة الغربية عن القدس. وفيما هي تعيش في منطقة تماس - بين الجدار والخط الأخضر، فهي تحمل هوية مقدسية تمكنها من السفر إلى القدس. إلا أنها تعاني من العديد من القيود التي يواجهها الفلسطينيون الآخرون، ويفصلها عن الضفة الغربية الجدار وإغلاق حاجز راموت. وهي لا يسمح لها أن تبني أو توسع منزلها كما أن السلطات الإسرائيلية تحاول مصادرة ٣-٤ دونهات من الأرض المحيطة بالمنزل. ”المنزل قديم جداً وليس في حالة جيدة، مع أي أبذل ما في وسعي. السقف فوق غرفة الجلوس من الأسبست وأعرف أنه ليس صحياً، أما السطح فمصنوع من الزينكو. توجد ثلاث غرف نوم في المنزل لثمانية أفراد، وعندما تأتي ابنتي لزيارتنا مع أبنائها الثلاثة يصبح المنزل مكتظاً للغاية. يتشارك أبنائي في غرفة واحدة، وهو أمر صعب. ابني الأكبر طبيب ويعمل في مناوبات وبالتالي فهو بحاجة إلى السكينة والهدوء، ونور يدرس أثناء النهار ويعمل في الليل ليدفع مقابل تعليمه، وبالتالي فلديه روتين مختلف. والوضع صعب بوجود الأطفال الأصغر سناً بالطبع، وأحياناً أضطر أن آخذ مؤيد إلى غرفتي حتى أتيح لهما بعض المساحة وبعض الهدوء. إن الوضع ليس صحياً بالفعل. من المعتاد في الأسر الفلسطينية أن يعيش الأبناء معنا بعد أن يتزوجوا وهذا ما أريده لابني الكبير. أريد أن أبنى غرفة إضافية لابني وزوجته ولكن هذا غير ممكن.

... أنا أعاني من هذه المشكلات منذ عشر سنوات. إن عليّ أن أصبر إلى أن يجد أحد لنا حلاً ما. لقد تغيرت كثيراً بسبب المشكلات ولكنني ألتزم مبدأً أن عليّ أن أتجاوز

هذه المشكلات وأخرج منها أقوى من السابق. أنا أشعر بأني أقوى من الداخل ولا أشعر بالخوف منهم - الجنود والمستوطنين - على الرغم من بنادقهم. إن الأطفال هم أكثر من يعاني.“

## ٥-٢ الموارد الطبيعية والعامة

وفقاً لما أشير إليه أعلاه، يتطلب السكن الملائم وصولاً مستداماً إلى الموارد الطبيعية والعامة، ومياه الشرب النظيفة، والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة، ومرافق الإصحاح والغسل، ووسائل تخزين الأغذية، والتخلص من النفايات، وتصريف المياه، وخدمات الطوارئ.٢٦ لقد وصفت النساء من الخلايلة وعزون عتمة كيف يحظر عليهن إحضار الغاز للطهي والتدفئة عبر نقطة التفتيش، كما يحظر أيضاً جلب منتجات غذائية مثل اللحوم والبيض. ووصفت إحدى النساء كيف تمنع أحياناً الشاحنات التي تأتي لتفريغ الحفرة الامتصاصية من الوصول إلى منزلها. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر المواصلات إلى حد كبير للفلسطينيين الذين يسكنون في مناطق التماس لأن الحافلات ووسائل النقل العام الفلسطينية الأخرى لا تستطيع الوصول إلى تلك المناطق، مما يقيد وصول السكان إلى الخدمات التي يحتاجونها. أما المواصلات البديلة فتكون باهظة التكلفة وتعتمد على امتلاك سيارة خاصة، وهو خارج قدرة الأسر الأكثر فقراً.

**جميلة م.** ”لا توجد مواصلات عامة نستطيع أن نستعملها في المنطقة التي نعيش فيها، وتستغرق مسافة السير إلى نقطة التفتيش نصف ساعة، ثم ربع ساعة على الجانب الآخر من نقطة التفتيش للوصول إلى المتاجر والخدمات على الجهة الأخرى. أي يلزمني في العادة حوالي ساعة للمرور عندما أحتاج للتسوق أو أذهب إلى العيادة. كما أنه يحظر علينا أن نحضر البيض أو الدجاج أو اللحوم عبر نقطة التفتيش: فهم في العادة يتفحصون الحقائق والأكياس التي نحملها عندما نمر عبر نقطة التفتيش. وقد حصل ذلك معي قبل عدة أسابيع - كنت أحمل ست دجاجات وكيلوغرامين من اللحوم ورجوتهم أن يسمحوا لي بالمرور بها: وبعد ٣٠ دقيقة من الترجي وتعهدني لهم بأن لا أكرر ذلك ثانية، تركوني أعبّر بها.

كما أننا لا نستطيع حمل جرار الغاز التي نستخدمها للطهي والتدفئة عبر حاجز جفعات زيتف. ويمكننا أن نمر بها عبر نقطة التفتيش في راموت فقط بعد التنسيق مع الإسرائيليين، وهو أمر من الصعب كثيراً القيام به. عندما أمر عبر نقطة التفتيش هذه، أضطر لأن أستأجر سيارة من أحد جيراني مقابل ١٠٠ شيكل (حوالي ٢٧ دولاراً) في الساعة لأن المسافة بعيدة عن منزلنا. لا تستطيع السيارات الفلسطينية المرور عبر نقطة التفتيش في راموت إلا إذا كانت مسجلة في منطقتنا، وإلا فلا يسمح لها، وبالتالي فنحن نضطر لاستئجار سيارة من جيراننا. بعض جيراننا الفلسطينيين يحملون هوية القدس ولديهم سيارات تحمل لوحات صفراء - ولكني لا أستطيع أنا وزوجي استخدام هذه السيارات لأننا نحمل هوية الضفة الغربية. ونحن لا نستطيع الذهاب إلى القدس كذلك، مع أننا على جانب الجدار من جهة القدس ومقطوعون عن الضفة الغربية. لا نستطيع أن نستخدم سوى سيارة من الضفة الغربية مسجلة في الخلية“.

بعد أن أجريت هذه المقابلة، تم إغلاق نقطة التفتيش في راموت. ولن يعود بإمكان جميلة أن تحضر الطعام والغاز بالسيارة عبر راموت، وسيكون عليها أن تستخدم حاجز جفعات زيتف فقط.

**جهاد أ.** ”هناك أيضاً مساحة واسعة من الأرض حول منزلنا، حوالي ٤٠ دوغماً، مع أنه تمت مصادرة حوالي ٢٠٠ دونم على يد الإسرائيليين لبناء الجدار. يقع منزلنا على مسافة تقارب ٣٠٠ متراً من ممر وعري يصعب اجتيازه. وحتى وقت قريب جداً، لم تكن تتوفر مواصلات عامة في الجوار: والآن توجد سيارتان بإمكاننا استخدامها ولكنهما تعودان لعاملين فلسطينيين يحملان تصاريح عمل في إسرائيل. نحن لا نستطيع أن نساfer إلا في سيارات فلسطينية من الضفة الغربية، ولا يمكن للسيارات أن تتواجد في منطقتنا إلا إذا كانت مسجلة لمنزل في الخلية. ليس بمقدورنا أن نملك سيارة خاصة بنا، لذا فنحن نضطر للسير على الأقدام إلى أي مكان نذهب إليه أو في الأوضاع الصعبة نطلب المساعدة من جيراننا.

نحن لا نستطيع إحضار اللحوم أو الدجاج أو البيض عبر نقطة التفتيش ولا يسمح لنا أيضاً بإدخال جرار الغاز للطهي. ولذا فنضطر لأن نتدبر أمرنا باستعمال النار

للطهي“.

**صديقة ح.** عزون عتمة: ”هم أيضاً لا يسمحون لنا أن نحمل أشياء معينة عبر نقطة التفتيش. فلا يسمح لنا أن نجلب اللحوم والدجاج من جهة الضفة الغربية عبر نقطة التفتيش، وكذلك الأمر بالنسبة لجرار الغاز. وبالشكل ذاته، لم يسمح للطبيب البيطري بالمرور، كما لا يسمح للعمال بالمرور لمساعدتنا في إصلاح الأجهزة، مثل الغسالة أو الثلاجة: نحن نضطر لحملها إليهم على الجهة الأخرى حتى يتم تصليحها. إذا احتجت إلى قدوم طبيب إلى المنزل، فلن يكون ذلك ممكناً: سيكون عليّ أن أذهب عبر نقطة التفتيش لزيارة الطبيب.

من القيود الأخرى أنه يحظر علينا أن نبني منازل جديدة في المنطقة التي نعيش فيها ولا نستطيع أن نوسع منزلنا أو أن نجري أي تغيير بنيوي. نحن غير موصولين بشبكة المجاري، وبالتالي فنحتاج بانتظام لأن تأتي شاحنة لضخ الحفرة وتفريغها. وأحياناً، لا يسمح الإسرائيليون للشاحنة بالمرور لتفريغ الحفرة“.

تعيش **إيمان ح.** في قرية بيت اكسا في الضفة الغربية. زوجها من منطقة راموت المجاورة، ولكن تفصلهما نقطة تفتيش، وهذه النقطة الآن مغلقة، ولا يسمح لإيمان بالمرور عبرها: ”أول ما تزوجت، تدبرت في المرور عبر نقطة التفتيش مع زوجي وقضيت أسبوعين أو ثلاثة في راموت، في بيت أهل زوجي. ولكن كان من الصعب للغاية أن أبقى هناك. فقد كنت مضطرة للبقاء داخل المنزل لأنه إذا تم ضبطي في القدس بدون تصريح، فسأثورط في مشاكل كبيرة. كان الوضع أشبه بالسجن، فلم أكن أستطيع أن أغادر المنزل للذهاب إلى الطبيب أو للتسوق أو للخروج في نزهة مع العائلة. حتى أنني لم أكن أستطيع أن أجلس على الشرفة حتى لا يراني أحد. فهناك الكثير من الجنود حول تلك المنطقة التي يعيش فيها أهل زوجي، لأن العديد من العمال الفلسطينيين يهرون عبرها بحثاً عن عمل في إسرائيل. لذا يتواجد الجنود في المنطقة لملاحقتهم. ويمكن أن يأتوا أحياناً إلى منزل أهل زوجي للبحث عن عمال فلسطينيين. في إحدى المرات جاءوا إلى المنزل بحثاً عني، لأنهم شاهدوني في إحدى كاميراتهم أعبّر من نقطة مرور بالقرب من النبي صمويل. فغيرت ملابسني بسرعة، وقال أهل زوجي للجنود أنهم رأوا امرأة تذهب في اتجاه آخر ولم يسمحوا لهم

بالدخول بدون أمر قضائي“.

**اعتدال ف.** بيت اكسا/راموت: “كانت هناك نقطة تفتيش على الطريق بيننا وبين بيت اكسا لبعض الوقت، ولكن الطريق كانت مفتوحة فكان يسهل علينا أن نمر عبرها لزيارة العائلة والأصدقاء في القرية وفي الضفة الغربية. ولكن قبل شهرين، ربما في حزيران/يونيو ٢٠١٠، أغلقوا نقطة التفتيش، وبدل من أن يعني ذلك أن يصبح الوصول أسهل، أصبح من غير الممكن لأية سيارة أن تستخدم الطريق، لا بل لا يمكن لأحد أن يسير عليها على الأقدام. قدمنا شكوى بهذا الخصوص، وبعد ذلك أعطت السلطات الإسرائيلية إذناً لثلاثة أسر تعيش على جهة القدس من نقطة التفتيش، من بينها أسرنا، للسير على الأقدام عبر نقطة التفتيش إلى بيت اكسا. ويفترض أنه لا أحد سوانا يسمح له باستعمال هذا المسار.

إذاً فنحن محظوظون، ولكن الأمر ليس سهلاً. فالطريق معزولة ولا توجد فيها إنارة، ومن المخيف السير فيها وخاصة في الليل. هناك كلاب برية في المنطقة ويمكنك أن تري أحياناً رجالاً في المنطقة يتسكعون ويتعاطون العقاقير. كما أنه كثيراً ما تمر سيارات جيب عسكرية من الطريق، فنتعرض لمضايقات من الجنود واستجوابات ويسألون من معنا. الطريق الوحيدة الأخرى هي عبر حاجز قلنديا، ويمكن أن تأخذ أكثر من ساعتين، ولكني على أي حال لا أستطيع السوافة وبالتالي فلا أستطيع أن أذهب في تلك الطريق إلا إذا أخذني أحد ما في السيارة.

يعني الأمر كذلك أنه لا أحد يستطيع أن يأتي من بيت اكسا لزيارتنا. كان هناك الكثير من حملة هوية القدس الذين يسكنون في بيت اكسا ولكنهم لا يستطيعون المرور الآن، ويضطرون لاتخاذ الطريق كلها عبر قلنديا حتى يصلوا إلى القدس. وأنا لا أملك رخصة سوافة، وبالتالي لا أستطيع أن أذهب عبر هذه الطريق بنفسني“.

### ٣-٥ الوصول إلى الخدمات الصحية

بما أن غالبية الخدمات الصحية التي يستطيع الفلسطينيون استخدامها توجد في جهة الشرق، أو جهة الضفة الغربية، من الجدار، فإن فلسطينيي الضفة الغربية الذين يعيشون في مناطق التماس يضطرون للمرور عبر الحواجز ونقاط التفتيش في

الجدار من أجل الوصول إلى الخدمات. لقد كشفت المقابلات التي أجريناها عن هذا الواقع بالنسبة للنساء في مناطق التماس. فالنساء في المجتمع الفلسطيني يتولين المسؤولية عن الرعاية الصحية لأطفالهن والمسنين والمعاقين في أسرهن. وتحتاج النساء للوصول إلى الخدمات الطبية بانتظام لإجراء الفحوص الروتينية لأطفالهن وللرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة وغير ذلك من الخدمات الطبية الخاصة بالنساء. إلا أنه من الصعب في الخلايلة بشكل خاص، في ظل عدم توفر الكثير من خيارات المواصلات، الحصول على الرعاية الطبية عند الحاجة لها. لقد تحدثت النساء هناك عن تأجيل الحصول على العلاج الطبي الضروري بسبب الصعوبات التي يواجهنها، وتحدثن عن أفراد في الأسرة يصابون بالإغماء أثناء سيرهم مسافات طويلة للوصول إلى نقطة التفيتيش. كما تضررت النساء بشكل خطير بسبب إغلاق الطرق المؤدية إلى القدس الشرقية وصعوبة الوصول إلى المستشفيات هناك.

تقول جهاد أ. من الخلايلة: "يكون الوضع صعباً جداً عندما يحتاج أحدنا إلى علاج طبي ويضطر للذهاب إلى الطبيب أو المستشفى أو العيادة. قبل يومين، احتاجت كنتي لأن تأخذ طفلها إلى العيادة في الجيب للحصول على التطعيم، وذهبت معها وذهب معنا بعض الأطفال الآخرين. تبلغ المسافة حوالي ٣ كيلومترات من منزلنا إلى العيادة. وقد سرنا حوالي نصف المسافة إلى نقطة التفيتيش، وكنت أتقدم الجميع في السير بعض الشيء، عندما بدأ أحد الأطفال بالصراخ قائلاً أن كنتي قد ماتت. ركضت عائدة ووجدت أنها أصيبت بإغماء بسبب الحر والسير الطويل.

كنت مريضة جداً في الفترة الأخيرة وكان عليّ أن أذهب إلى المستشفى لإجراء عملية في الرابع من آب/أغسطس ٢٠٠٩. لأكون صادقة معك، بقيت لشهرين أو ثلاثة أشهر وأُخر الذهاب إلى الطبيب والمستشفى لأنه من الصعب للغاية الوصول إلى الطبيب ومن المكلف الذهاب إلى هناك. فكنت أتحمل الأم وأتناول الأعشاب والأدوية المسكنة. قبل الجدار، كان من السهل جداً الذهاب إلى رام الله وكان الأمر سيكلف ١٠ شواقل فقط. وفي النهاية، أقنعتني ابني بأن عليّ أن أذهب. فأخذني صديق لابني إلى رام الله في سيارته لأني في ذلك الوقت لم أكن أستطيع المشي، فأخذوني عبر نقطة التفيتيش في راموت. وقال الطبيب في رام الله أنني بحاجة إلى عملية لاستئصال الرحم

وأوصى بأن أجري العملية في مستشفى المقاصد في القدس. كتب الطبيب تقريراً عن حالتي وذهب ابني إلى مكتب التنسيق الإسرائيلي حتى أحصل على تصريح. وفي اليوم الذي كان عليّ أن أذهب فيه إلى المستشفى، أخذني ابن صديقتي إلى نقطة التفتيش في جفعات زئف وأنزلني عند المعبر. ثم سرت عبر نقطة التفتيش وركبت المواصلات العامة إلى رام الله ومن ثم إلى نقطة التفتيش في قلنديا، حيث كان عليّ أن أعبّر سيراً مرة أخرى. كان عليّ أن أذهب إلى المستشفى بمفردتي لأنهم لم يعطوا تصريحاً لأي شخص آخر سواي ولا يوجد لدى أحد من عائلتي تصريح لدخول القدس. لقد تعافيت الآن ولكن كان عليّ أن أراجع الطبيب في رام الله بعد العملية مرة كل ستة أسابيع تقريباً من أجل المتابعة. وقد كان السفر صعباً للغاية.

لم يكن لديّ أحد في المستشفى، كنت بمفردتي تماماً مع أشخاص غرباء من حولي. لم يستطع أحد أن يزورني طوال الأيام العشرة التي قضيتها في المستشفى. وكنت في الأوقات الصعبة أتمنى الموت، إذ كنت أحس بوحدة شديدة. وبعد أن غادرت المستشفى، تمكنت من أخذ سيارة أجرة من القدس إلى البيت - وقد تفحص سائق سيارة الأجرة تصريحتي قبل أن يوافق عليّ أخذي إلى البيت من جديد.

إن الوضع صعب جداً على ابني سفيان. فهو لا يستطيع المشي بدون عكازات وكان بحاجة إلى أخذ الكثير من العلاجات الطبية. لقد أجريت له عمليات على كلا كاحليه وعلاج طبي لعظامه، وهو الآن لديه صفائح معدنية في ساقيه. كان يستطيع أن يعمل ولكنه لم يعد قادراً على ذلك بعد الجراحة. عندما كان عليه أن يذهب للعلاج، لم نكن نستطيع تحمل تكلفة المواصلات، والتي من الصعب الحصول عليها على أي حال، لذا عندما كان بحاجة للذهاب إلى العلاج، كنت أمشي معه إلى نقطة التفتيش في جفعات زئف وكنت أحمل مقعداً صغيراً، حتى يتوقف عن المشي ويجلس عليه ويرتاح كلما شعر بأنه غير قادر على الاستمرار. وعلى الجانب الآخر من نقطة التفتيش، كان يستقل حافلة صغيرة لكي يذهب إلى المستشفى في رام الله. وهو الآن يجد صعوبة بالغة في مغادرة المنزل لأننا الآن على مسافة ساعة من المشي من الجيب إلى نقطة التفتيش وهذا الأمر صعب للغاية بالنسبة له“.

**أم رشاد** من بيت اكسا، وعمرها ٧٢ سنة، تقول: ”لدي الكثير من المشكلات الصحية

- في الواقع أجريت لي عمليتان على القلب - ولذلك فعلى الرغم من أنني أحمل هوية الضفة الغربية، إلا أنني أستطيع أن أحصل على تصاريح للذهاب إلى القدس لتلقي العلاج الطبي. يعمل طبيبي في مستشفى المطلع على جبل الزيتون في القدس، وأنا أتردد عليه بانتظام منذ ١٥ سنة. قبل أن تغلق نقطة التفتيش في راموت، كنت أستطيع أن أستقل سيارة أجرة أو سيارة إسعاف مباشرة إلى المستشفى لكي أُنلقى العلاج أو في حالات الطوارئ. والآن تغير كل شيء وأصبح الذهاب إلى القدس صعباً للغاية.

في حزيران/يونيو ٢٠١٠ - بعد أن أغلقت نقطة التفتيش - أصبت بتوعك شديد. استيقظت وكنت أحس بدوار قوي. لم نستطع الذهاب إلى القدس، فأخذتني أسرتي إلى مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في رام الله. لم يكونوا هناك على اطلاع بسيرتي الطبية، بل لم يعرفوا أنني خضعت لعمليتين جراحيتين على القلب، فارتكبوا أخطاءً في معالجاتي. كانت صحتي سيئة وأدخلت إلى وحدة العناية المركزة لمدة ٥-٦ أيام قبل أن أعاد المستشفى. ولكنني لم أتحسن وشعرت بتوعك شديد بعد أن عدت إلى البيت وشعرت وكأني على وشك أن أموت. كان لون جلدي يتحول إلى السواد وكنت مريضة جداً. وقد قلت لأسرتي في الواقع أنني على وشك أن أموت وأني أشعر بأني في حالة سيئة جداً. فعدت إلى رام الله من جديد، ولكن ذهبت هذه المرة إلى طبيبي المعتاد، والذي يأتي إلى رام الله مرة في الأسبوع يوم الثلاثاء لمتابعة مرضاه الذين لا يستطيعون الذهاب إلى القدس. وقد قال لي بأني أعاني من نزيف داخلي وقال أن علي أن أتوجه على الفور إلى مستشفى المطلع في القدس. وقد أجرى تنسيقاً مع الصليب الأحمر ورتب لنقلي في سيارة إسعاف. وبالفعل، حملوني على نقالة إلى سيارة الإسعاف التي أخذتني إلى حاجز قلنديا، وهناك حملوني ونقلوني من سيارة الإسعاف إلى وحدة أخرى.

بعد أن وصلت إلى المستشفى في القدس، بقيت ليومين في وحدة العناية المركزة هناك. وقد قاموا بنقل سبع وحدات من الدم إلى جسми وأعطوني الحقن المناسبة التي لم يعطوني إياها في رام الله. لم تتمكن أسرتي من القدوم لزيارتي في المستشفى لأنهم لا يحملون تصاريح لزيارة القدس. حصل أخي على تصريح ليوم واحد، ولكنه

لم يتمكن من أن يبقى معي سوى لفترة ما بعد الظهر“.

**إيمان ح.** بيت اكسا: ”في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كنت في الشهر الثاني من حملي وكان عليّ أن أذهب إلى الطبيب في القدس. غادرت المنزل في الساعة الخامسة مساءً، وركبت السيارة مع زوجي وحمائي وشقيق زوجي، وكلهم يحملون هوية القدس. أوقف الجنود سيارتنا على نقطة التفتيش بين بيت اكسا وراموت/القدس، وتفحصوا بطاقات الهوية، ثم قالوا لي أن أنزل من السيارة. ثم أخذوني إلى الغرفة الصغيرة على جانب نقطة التفتيش وتركوني أنتظر. أثناء انتظاري، بدأ زوجي وعائلته بالجدال مع الجنود وقالوا لهم أن لدي شهادة زواجي. وقال الجنود لشقيق زوجي أنهم سيعطونه غرامة مالية لأنه كان ينقل شخصاً يحمل هوية الضفة الغربية في سيارته. وكان الجنود يحاولون إغاظتي عندما كنت أنتظر بأن يتحدثوا إليّ بالعبرية وهم يعرفون أنني لا أفهم ما يقولون ثم يضحكوا. وكان شقيق زوجي وزوجي غاضبين جداً، وعندما حضرت الشرطة الإسرائيلية، قالوا للشرطة أنهم يتهمون الجنود بالإساءة لي وإذلالني.

في نهاية الأمر، اضطررت للانتظار على نقطة التفتيش لمدة ٣ ساعات ومن ثم كان عليّ أن أعود أدراجي إلى بيت اكسا. وعندما وصلت إلى البيت، شعرت بتوعك وأخبرت أمي بذلك، فذهبت معي إلى طيبة. حولتنا هذه الطيبة إلى مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في رام الله. وهناك قالوا لي أنني في حالة إجهاض“.

## ٥-٤ سبل كسب الرزق

تتأثر سبل كسب الرزق للأسر بشكل كبير بسبب العيش داخل منطقة التماس. فقد أصبح من المستحيل الاستمرار في سبل الحياة التقليدية وتوفير لقمة العيش من الأرض، إذ يحظر مرور المكنتات اللازمة لحصاد المحاصيل ويحظر نقل المنتجات من خلال نقاط التفتيش أو يكون صعباً. قد تكمن الصعوبة بالنسبة لإحدى النساء في واقع أنه لا يوجد عمل في المنطقة لزوجها الذي ليس لديه تصريح للعمل في إسرائيل، وتكون الصعوبة بالنسبة لامرأة أخرى في الضائقة المالية الناجمة عن الدعاوى القضائية الجارية ضد مصادرة الأراضي وأوامر الهدم.

**فاطمة ح.** "أصبح وضعنا الاقتصادي أسوأ بكثير منذ أن بني الجدار. ومع أننا أنا وزوجي نستطيع الآن الوصول إلى المنطقة، إلا أن زوجي لا يملك تصريحاً للعمل في إسرائيل. وعليه أن يعمل في الجيب ولا يوجد هناك سوى القليل من الأشغال".

**جهاد أ.** "إن شخصاً واحداً فقط في الأسرة يعمل، وهو ابني أمير. وهو يعمل في مغسلة للسيارات في مستوطنة ويتقاضى ٧٠٠ دولار في الشهر. أما ابني الأكبر فهو لا يستطيع أن يعمل والباقون لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح للعمل في إسرائيل. ومن الصعب جداً الحصول على عمل في الضفة الغربية.

كنا في السابق مزارعين نجني المال من العمل في الأرض، وكان أبنائي يعملون في الأرض. كنا نجني نحو ١٥-١٨ ألف شيكل [ما يقرب من ٤١٠٠ - ٥٠٠٠ دولار أمريكي] سنوياً من بيع المحصول. وقد توقف كل هذا منذ بناء الجدار. كنا نزرع القمح والذرة ولكن ذلك لم يعد ممكناً بعد الآن بسبب أننا لا نستطيع جلب المكينات للقيام بالحصاد؛ فنحن بحاجة إلى استخدام محصدة، ولكنها لا تستطيع أن تعبر إلى المكان الذي نعيش فيه. لدينا أيضاً أشجار زيتون وكروم، ولكن كل شيء قد أصبح الآن خراباً - إننا نعيش في قيود شديدة. فنحن لا نملك المعدات اللازمة للعناية بالأرض ولا نستطيع أن نحضر ما نحتاج إليه عبر نقطة التفتيش، وكذلك لا نستطيع أن نأخذ أي شيء إلى الخارج لنبيعه. وقد كنت أيضاً أزرع الخضروات والبندورة والخيار وأبيعه، ولكن أصبح من الصعب جداً نقلها من أجل بيعها الآن".

**صديقة ح.** عزون عتمة: "يؤثر ذلك على سبل عيشنا أيضاً. إن لدينا الخراف والماعز، ونزرع أيضاً المحاصيل وغيرها من المنتجات على أرضنا. وهم الآن يفتشون في محصولنا عندما نأخذهم عبر نقطة التفتيش ولا يسمحون لنا بأخذ أكثر من كيلوغرامين من أي شيء إلى القرية على الجانب الآخر من دون تنسيق. وبالتالي فيمكن أن تأخذ العملية وقتاً طويلاً حقاً، مع أننا نتمكن في نهاية المطاف من العبور بأغراضنا. وهم أيضاً لا يسمحون لنا بجلب كميات كبيرة من العلف للماعز، ونضطر لأن نحصل على تنسيق من الإسرائيليين حتى نتمكن من إدخال المعدات اللازمة للحصاد. وفي إحدى المرات، بقيت لساعة كاملة أتجادل مع الجنود لكي يسمحوا لي بإدخال كيس كبير من القمح. هناك أمور أخرى كذلك - فقد مرضت واحدة من الماعز المعشرات وكنا

بحاجة إلى طبيب بيطري، ولكن الجنود لم يسمحوا للطبيب البيطري بالمرور عبر الحاجز وأسقطت الماعز حملها في النهاية. لم يصبح الوضع كارثياً من الناحية المالية بعد، ولكنه سيزداد صعوبة إذا ما استمر الحال على ما هو عليه“.

**منيرة أ.** من مسحة، بديا. أدارت عائلة منيرة مشتلاً صغيراً من المنزل، ولكن المشروع توقف بسبب الإغلاقات أثناء الانتفاضة الثانية وفيما بعد بسبب بناء الجدار، الذي عزل المنزل وجعل من المستحيل القيام بأنشطة أعمال. وهي الآن تنتقل من منزلها وتعود إليه عبر بوابة صغيرة في الجدار تؤدي إلى القرية وتجري مراقبتها من قبل الإسرائيليين. ”وضعنا المالي أسوأ بكثير الآن. لقد خسرنا الأعمال بسبب الإغلاق ثم الجدار. وزوجي يعمل الآن يومين في الأسبوع فقط في مشروع لحفر الآبار في القرى المحلية. أصبحت الأمور صعبة للغاية بالنسبة لنا. قبل أن يتم بناء الجدار، كانت قيمة منزلنا تبلغ حوالي ١٥٠,٠٠٠ دينار أردني (حوالي ٢١٠,٠٠٠ دولار)، والآن انخفضت قيمته كثيراً جداً، هذا إذا كان من الممكن بيعه. لم نحصل على أي تعويض عن الأرض التي فقدناها بسبب الجدار والطريق - فقد كان لدينا حوالي ٣,٥ دونم من الأرض، ولم يعد لدينا الآن سوى ١,٥ دونم. حاولت كسب بعض المال من خلال القيام ببعض الأعمال في المنزل، كنت أصنع رب البندورة في المنزل لبيعه في القرية. ولكن الجنود كانوا يسألونني عما أحمله أثناء مروري عبر البوابة، وفي النهاية لم أخرج من ذلك سوى بالكثير من المتاعب، فتوقفت عن هذا العمل. من الصعب جداً نقل الأشياء عبر البوابة دخولاً أو خروجاً، فهي صغيرة جداً وعليّ أن أستخدم عربة صغيرة لنقل الأشياء. لدينا بعض القطع الكبيرة من النفايات في الحديقة - إطارات معدنية قديمة وأشياء أخرى، ولكننا لا نستطيع نقلها، فحجمها لا يسمح بمرورها عبر البوابة“.

**اعتدال ف.** من راموت/بيت اكسا: ”أصبح الوضع صعباً جداً من الناحية المالية بالنسبة لنا لأننا نضطر لدفع كل الغرامات ورسوم المحكمة وأتعب المحامين الباهظة [بخصوص الأرض المههددة بالمصادرة]. إن لدى زوجي وظيفة جيدة، ولكن لا يوجد لديه الكثير من العمل في الوقت الحالي بسبب الوضع الاقتصادي، فيما أني لا أعمل. لم تتمكن من دفع رسوم التعليم لابني نور بسبب كل النفقات التي علينا، لذا فهو يضطر لأن يعمل حتى يسد احتياجه للمال“.

## ٥-٥ الحياة الأسرية

بالنسبة لمعظم النساء اللواتي أجريت المقابلات معهن، كان هناك واقع محبط بشكل خاص على حياتهن الأسرية نتيجة العيش في منطقة التماس. فلا يستطيع الدخول إلى منطقة سكنهن سوى أولئك الذين يعيشون هناك، وهذا يعني أن تعاني النساء، اللواتي ينتقلن في العادة للعيش مع أزواجهن، من العزلة عن عائلاتهن وصديقاتهن ومجتمعهن. وبالتالي، فإن حياة المرأة التي تدور في العادة حول المنزل وتشكل المناسبات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي جزءاً أساسياً منها أصبحت تقتصر الآن على الأسرة المباشرة فحسب.

**فاطمة ح.** "... لا تستطيع عائلتي أن تزورني ما دمت أعيش في الجانب الآخر. فالأشخاص المسجلون على أنهم يقيمون في المنطقة خلف الجدار يستطيعون المرور، وهذا يعني أن أسرتي لا تستطيع زيارتي بتاتاً. والداي وشقيقي الأربعة وأشقائي الخمسة كلهم يعيشون في الجيب على الجانب الآخر من الجدار. قبل الجدار، كانوا يستطيعون الوصول إلى منزلي في خمس دقائق، أما الآن فلم يعد ذلك ممكناً لهم. وليس من السهل لي أيضاً أن أعبّر للذهاب إليهم لأني سأضطر للمرور عبر نقطة التفتيش، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به. كما أنه لا توجد مواصلات على الجهة الأخرى، مما يعني أن التنقل صعب كثيراً بالنسبة لنا".

**جميلة م.** "أنا لا أذهب إلى القرية إلا عند الضرورة، حتى لا أضطر للمرور عبر نقطة التفتيش. ولكننا أصبحنا معزولين تماماً عن العائلة. لا أحد من عائلتي يستطيع أن يزورني، وحتى شقيقات زوجي اللواتي نشأن وتربين في هذا المنزل لا يسمح لهن أن يزرننا الآن لأنهن أصبحن يعشن بعيداً عن المنزل مع أزواجهن. عندما تزوجت ابنتي، رغبت في أن يكون زفافها في بيتي ولكن ذلك لم يكن ممكناً لأنه لن يتمكن أحد من الحضور. كنت أود أن تكون مناسبة سعيدة لها ولكن الوضع لا يسمح بذلك.

مات حماي قبل ثلاث سنوات في البيت ولم يتمكن أحد من العائلة أو الأصدقاء من القرية من الحضور لزيارته ووداعه الأخير. استأجرنا سيارة لحمله إلى الجيب ولكن الإسرائيليين لم يسمحوا للسيارة بالمرور عند جفعات زيتف، واضطررنا أن نتخذ

الطريق كلها عبر راموت وبيت اكسا لكي نصل إلى هناك ونتيح المجال لأفراد عائلته أن يلقوا نظرة أخيرة على جثمانه.

يشعر أطفالي بالإحباط لأن أحداً من أصدقائهم لا يستطيع زيارتهم. ولم يسمح لأي فرد من عائلتي بالعبور لزيارتي ولو لمرة واحدة. كما لم يسمح لشقيقات زوجي أن يزرن والدتهن المريضة في منزلنا.

أتمنى لو أنني أستطيع أن أعيش حياتي بدون الجدار ولو أنني أستطيع أن أعود من جديد للتشارك في حياتي مع عائلتي وأحبائي. فليست لدينا أية حياة هنا“.

**جهاد أ.** ”أنا أسكن في منزل أهل زوجي. أنا وبقية أفراد الأسرة نحمل بطاقة هوية الضفة الغربية مما يعني أنه على الرغم من أننا على جهة القدس من الجدار، إلا أنه لا يسمح لنا بالذهاب إلى القدس. وحتى نمر عبر نقطة التفتيش إلى منزلنا، علينا أن نكون مسجلين على أننا نقيم في منطقة الخلايلة، ولا أحد من عائلتي الممتدة مسجل على هذا النحو، ولذلك فهم لا يستطيعون زيارتي في بيتي. قبل الجدار والحواجز، كان منزل أهلي يبعد عنا مسافة خمس دقائق لا أكثر، أما الآن فيستغرق الأمر أكثر من ساعة إذا أردت أن أذهب لزيارتهم.

أتمنى لو لا يعود الجدار هنا مطلقاً. أود أن أتمكن من العودة إلى الوضع الذي كنا عليه سابقاً، وأن نتمكن من زراعة أرضنا والوصول إلى عائلاتنا وأن يتمكنوا هم أيضاً من القدوم لزيارتنا. لو كان بإمكاننا أن نزرع أرضنا، لكنت حياتنا مختلفة جداً. إنها ليست حياة ولكني لا أريد أن أترك منزلي وإلا فسيكون في ذلك خيانة لأرضي ولأبناء شعبي“.

**صديقة ح.** من عزون عتمة: ”الآن لا يستطيع أحد من عائلتي أن يأتي لزيارتي في بيتي. إن أمي وأبي وأبناء عمي جميعهم يعيشون على الجهة الأخرى من نقطة التفتيش ولا يمكن لأي منهم العبور للمجيء إلى منزلي. حتى ابني وبناتي اللواتي يعشن على الجهة الأخرى لا يستطعن عبور نقطة التفتيش للمجيء إلى بيتي. هذا الأمر يضايقني كثيراً، فأنا أريد أن يتمكن أفراد عائلتي وصديقاتي من زيارتي في بيتي. أنا لا أشعر بالراحة إلا في بيتي، والأمر لا يكون كذلك عند زيارة الناس في بيوتهم. حتى أنني لا أشعر بأني مرتاحة في بيت ابني - فالأمر ليس ذاته. ويكون الوضع صعباً

بشكل خاص في أوقات مثل فترة العيد الأخيرة - فمن التقليدي أن يأتي الرجال لزيارة النساء وهن في بيوتهن، ولكن أخوتي لم يتمكنوا من المجيء لزيارتي لأنه ليس لديهم تصاريح لعبور نقطة التفتيش.

ماتت جدتي قبل عدة أسابيع. وكانت تعيش على الجانب ذاته من نقطة التفتيش مثلي، هي وجدتي. والوضع الطبيعي خلال فترة العزاء أن يأتي الناس للتعزية بالمرحومة في منزل جدتي. ولكن بدلاً من ذلك، اضطررنا لأن نقيم مراسم العزاء على الجهة الأخرى من القرية لأنه لن يتمكن أحد من العبور والمجيء إلى بيت جدتي. وكان هذا الأمر صعباً بشكل خاص على جدتي - إنه طاعن في السن ويعاني من كف جزئي في البصر. حقاً لقد كان الأمر صعباً عليه.

وضحت منيرة أ. أنه في البداية عندما بني الجدار، كان الجنود لا يسمحون لهم بعبور البوابة إلى القرية إلا مرتين في اليوم، مرة في الصباح والأخرى في المساء، ثم كانت البوابة تقفل خلفهم. وقد تغير الوضع بعد ممارسة الكثير من الضغط على الإسرائيليين، حسب ما وضحته: "وهكذا منحنا الجنود قدرة أكبر على العبور بأن أعطونا مفتاح البوابة، وأنا أعنتي بالمفتاح كثيراً لأن حياتي كلها تتوقف عليه! قال الجنود لنا أنه لا يجب أن نستقبل ضيوفاً ولكننا تجاهلنا ذلك واستقبلنا بعض الزائرين في منزلنا. ولكننا لاحظنا أنهم ربما يضعون كاميرات على البوابة، لأنه كلما كان لدينا ضيوف، نجد الجنود وقد أتوا إلينا. أعتقد أنه لا بد أن هناك مجسات إلكترونية على البوابة. نحن لم نطح الأوامر أبداً - فالأمر يعود لي لأن أقرر إذا ما كنت سأسمح لأحد بدخول منزلي ولن أمانع في استقبال كل من يريد زيارتي.

وقع الكثير من الحوادث منذ ذلك الحين - فمثلاً، في إحدى المرات، انحسر ابني على الجانب الآخر من البوابة لمدة يومين ولم يكن الجنود يسمحون له بالمرور. وفي مرة أخرى، جاءت مجموعة نشطاء لزيارتنا، فطردهم الجنود إلى الخارج وأغلقوا البوابة وأخذوا المفتاح وغادروا.

لقد أصبحنا الآن معتادين على الأمر بعض الشيء، ولكنني أتمنى لو لم نكن مضطرين لأن نعيش على هذا النحو. أنا أشعر بالقلق لأني لا أكون مرتاحة إذا تركت بناتي بمفردهن. لذلك فإذا أردت أن أخرج، سأخذ الجميع معي. إذا احتجت للذهاب إلى

القرية، سأرتب الأمر مع الجميع وأتأكد من أن أعرف أين يوجد كل فرد. لقد تغيرت حياتي كثيراً منذ أن بني الجدار. هناك أمور صغيرة أفتقدها كثيراً. على سبيل المثال، كنت معتادة على التحدث مع جارتي في البيت المجاور. كنت أنادي عليها فتأتي وتجلس معي لندردش ونتناول كوباً من الشاي. كنت أفضل أن يتم حفل زفاف ابني في المنزل، وكذلك حفلات تخرج أبنائي، ولكن هذا الأمر ليس ممكناً“.

**إيمان ح.** من بيت اكسا: ”أنا من قرية بيت اكسا التي تقع شمال القدس. ومع أن القرية قريبة على القدس، إلا أنني وبقية عائلتي نحمل بطاقات هوية الضفة الغربية، مما يعني أنني لا أستطيع أن أدخل القدس. أنا متزوجة من شخص يحمل هوية القدس، ولكنني لا أستطيع أن أسكن معه لأنه غير مسموح لي أن أدخل القدس.

تقع بيت اكسا أيضاً خلف نقطة تفتيش نظير لعبورها عند دخول القرية من الضفة الغربية، كما تم بناء الجدار حول القرية. وللدخول إلى القدس، يجب المرور من حاجز راموت، المسمى على اسم المستوطنة الموجودة هناك والتي بنيت على أراضي بيت اكسا. لقد أغلق الإسرائيليون هذا الحاجز قبل حوالي شهرين، في حزيران/يونيو ٢٠١٠، مما يعني أن الطريق أصبحت مغلقة بين راموت وبيت اكسا، وأصبح الوصول بالسيارة غير ممكن إلا عبر حاجز آخر، مثل قلنديا.

تزوجت في ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨ من عبد السلام حمد. وهو يبلغ من العمر ٢٨ سنة ويعمل في فندق في القدس. إن عائلته من بيت اكسا أيضاً، ولكن منزلهم يقع على الجهة الأخرى من حاجز راموت وهم يحملون هوية القدس. إن منزلهم واحد من ثلاثة منازل فلسطينية فقط توجد هناك، وجميعها محاطة بمستوطنات إسرائيلية.

... منذ زفاف شقيق زوجي، لم أدخل بيت أهل زوجي، وبقيت في بيت اكسا. أي أنني لا أرى زوجي إلا عندما يأتي لكي يمضي بعض الوقت في منزلنا هنا. ليس الأمر بالسهل عليه، فهو لم يعد يستطيع أن يأتي إلى هنا بسيارته، ويوجد عمله وكل عائلته في القدس. في بعض الأوقات أشعر بالندم، ودائماً أسأل زوجي: ”ألست نادماً على زواجك مني؟“ فأنا أشعر بالذنب، وأشعر بأنه غير سعيد بسبب الوضع. أنا أعرف أن عائلته قد قررت الآن أن لا تسمح لأبنائها وبناتها بالزواج من أناس من الضفة الغربية لأن الأمر صعب للغاية“.

## ٦-٥ التعليم

إن تعليم الأطفال يتأثر أيضاً. فعلى الأطفال أن يعبروا نقاط التفتيش حتى يصلوا إلى المدرسة، وهم بذلك يتواجهون يومياً مع الجنود الإسرائيليين المسلحين ويتعرضون للإذلال التفتيش والمضايقات. لقد وصفت إحدى النساء كيف شجعت ابنتها على ترك الدراسة مبكراً وكيف شجعت امرأة أخرى بناتها على الزواج في عمر ١٦ سنة وترك الدراسة حتى لا يضطرن للمرور عبر نقطة التفتيش والتعامل مع المضايقات وأحياناً المواجهات غير المناسبة ثقافياً مع الجنود الرجال.

**جميلة م.** "أنا لم أعد أرسل أبنائي إلى المدرسة في الجيب التي اعتادوا الذهاب إليها لأني لا أحب أن أراهم يعبرون نقطة التفتيش. فقد كان الجنود يمازحون البنات وهذا ليس بالأمر الجيد. لذا فقد نقلت بيان وابني حمدان من المدرسة في الجيب إلى بيت اكسا. والآن عليها أن تمر عبر حاجز راموت، حيث يوجد تنسيق يسمح بأن يمر باص المدرسة عبر الحاجز. إن الوصول إلى هذه المدرسة أبعد بكثير بالنسبة لهم. كانت ابنتي الكبرى إلهام في الصف التاسع عندما نقلت بيان، ولم يتبق لها سوى سنة واحدة في المدرسة، لذا فقد تركت الدراسة في وقت مبكر بدلاً من أن تنتقل إلى مدرسة أخرى. فلم نرغب لها وأنا ووالدها أن تضطر للمرور عبر نقطة التفتيش كل يوم وكنا نخاف عليها من الجنود. فأنا لا أرغب في أن أترك بناتي يعبرن نقطة التفتيش بمفردهن".

منذ إجراء المقابلة، تم إغلاق حاجز راموت أمام الفلسطينيين. ولذلك فسيضطر أبناء جميلة للعودة من جديد إلى مدرسة الجيب وإلى المرور اليومي عبر نقطة التفتيش المخصصة للمشاة فقط في جفعات زئف.

**جهاد أ.** "تذهب ابنتي سهير وأطفال ابني سفيان إلى المدرسة في الجيب. وعليهم في كل يوم مدرسي أن يمروا عبر نقطة التفتيش. لو كان بإمكانني لأرسلتهم إلى المدرسة الأبعد في بيت اكسا حتى لا يضطروا للمرور عبر نقطة التفتيش هذه ولكني لا أستطيع تحمل تكلفة المواصلات. في كل يوم، يشعرون هم وأشعر أنا بالخوف من الحاجة للسير لمدة ساعة للوصول إلى المدرسة مروراً عبر نقطة التفتيش. لقد شجعت كل بناتي على الزواج في سن مبكرة حتى ينهين هذا الوضع ولا يضطرن لهذا الأمر

من جديد. ابنتي نعيمة تزوجت عندما كان عمرها ١٦ سنة. ولحسن الحظ لا يزال بإمكانها أن تزور منزلنا هنا لأننا عملنا جهدنا لأن تظل مسجلة على أنها تقيم هنا، ولكن زوجها لا يستطيع زيارتنا“.

تذهب **فاطمة ح.** لتقيم على الجهة الأخرى من نقطة التفتيش لبعض الوقت حتى تسهل الحياة على أبنائها. ”ليس من السهل أن نعيش على الجانب الآخر من نقطة التفتيش للكثير من الأسباب. كل أبنائي لا يزالون في المدرسة وسيضطرون للسير على الأقدام حتى نقطة التفتيش ثم المرور عبرها كل يوم من أجل الوصول إلى مدرستهم“.

**منيرة أ.** ”لا تستطيع صديقات ابنتي البالغة من العمر ١٢ سنة المجيء إلى منزلنا بسبب الوضع ولا يستطيع ذلك أيضاً أصدقاء ابني البالغ من العمر ١٠ سنوات. إن أطفالنا يتأثرون بالوضع. وهم لا يريدون أن يعيشوا على هذا النحو. فهم يريدون بعد ساعات المدرسة أن يمضوا الوقت في الخارج مع أصدقائهم ولكني أقول لهم لا، فعليهم أن يعودوا إلى البيت لأنهم بحاجة إلى أن يعودوا عبر البوابة. إن ابني الأصغر قد شب وهو لا يعرف شيئاً سوى البوابة والجدار. وهو لا يعرف فرقاً بينهما. كان يرفض الذهاب إلى البيت بسبب الجدار ولا يزال يمانع في العودة من المدرسة إلى البيت مباشرة. وهو يريد أن يكون أصدقاؤه من حوله ولكنهم لا يستطيعون المجيء“.





٦

# الخلاصة

إن مسار الجدار، الذي يخترق الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، ولكنه يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه لحياة وسبل معيشة الفلسطينيين، سواء الذين يعيشون في منطقة التماس أو الذين لديهم أراض داخل تلك المنطقة. وقد أبرز هذا التقرير هذا الضرر ووصف كيف يتأثر تقريباً كل جانب من جوانب حياة المرأة بذلك.

وفيما أن الحقائق حول الجدار ونظام التصاريح معروفة جيداً، إلا أن هناك القليل مما يكتب عن حياة الفلسطينيين الذين يعيشون داخل منطقة التماس. وتغيب أصوات النساء بشكل خاص. في هذا التقرير، ومن خلال مقابلات مع النساء، يتم الكشف عن واقع الحياة في منطقة التماس: أوضاع السكن الفقيرة والمكتظة وغير الملائمة، والأثر على سبل معيشة السكان، وصعوبة حصولهم على الخدمات الصحية، وصعوبة الحصول على التعليم لأطفالهم. والأهم من ذلك بالنسبة للنساء أن العيش في منطقة التماس قد سلبهن حياتهن التي اعتدن عليها - إذ أن الجدار ونظام التصاريح المرتبطة به قد دمر الحياة الأسرية للنساء وحياتهن الاجتماعية والثقافية. دعا رأي محكمة العدل الدولية إسرائيل لوقف بناء الجدار وتفكيك الأجزاء القائمة أو إعادة توجيه مساره نحو الخط الأخضر. ينبغي تنفيذ هذا القرار بالكامل من قبل إسرائيل، وهو ما من شأنه أن يساعد بعض الشيء على السماح للمجتمعات الفلسطينية في مناطق التماس بممارسة حقوقهم في حرية التنقل والصحة والعمل والتعليم ومستوى معيشي لائق. ومع ذلك، فإن المستوطنات نفسها (حيث أن ما يصل إلى ٨٠٪ من المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة يتواجدون في المنطقة وراء الجدار) هي التي تنتج العديد من القيود المفروضة على الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة التماس. إن بناء الجدار يتم بطريقة تتيح دمج معظم المستوطنات الكبيرة والمناطق المخصصة للتوسع الاستيطاني، وذلك بهدف الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

إن تجارب النساء المشاركات في المقابلات تشهد على الآثار الإنسانية المترتبة على هذه السياسات وتقدم أيضاً الدلائل على سياسات ترسيخ الاستيطان الإسرائيلي والاستعمار. فالفلسطينيون في منطقة التماس لا يستطيعون الحصول على رخص

لبناء منازل جديدة أو توسيع المنازل القائمة أو ترميمها. لقد وصفت النساء هدم أجزاء من منازلهن، ووصفن أوضاع السكن الفقيرة وغير الملائمة والخطيرة التي يعشن فيها، بما في ذلك أسطح الزينكو، وسقوف الأسبست، والاكتظاظ. كما وصفن عدم تمكنهن من جلب اللحوم والبيض وحتى الغاز لأغراض الطهي والتدفئة، والنقص في وسائل النقل التي تلزمهن للوصول إلى الخدمات الحيوية ومجتمعاتهن المحلية. ومع ذلك، فهن يعشن على بعد أمتار قليلة من منازل المستوطنات: الفيلات الجديدة والمتعددة الطوابق والتي تربطها بالقدس وإسرائيل طرق جديدة وسريعة.

يتأثر الفلسطينيون الذين يعيشون في منطقة التماس بشكل خاص من عدم الحصول على الخدمات الأساسية، وقد كشفت المقابلات التي أجريناها هذا الواقع بالنسبة للنساء. فبما أن غالبية الخدمات الصحية توجد في جهة الشرق، أو جهة الضفة الغربية، من الجدار، فإن فلسطينيي الضفة الغربية الذين يعيشون في مناطق التماس يضطرون للمرور عبر الحواجز ونقاط التفتيش في الجدار من أجل الوصول إلى الخدمات. تتولى النساء المسؤولية عن الرعاية الصحية لأطفالهن والمسنين والمعاقين في أسرهن. وبالتالي يحتجن للوصول إلى الخدمات الطبية بانتظام لإجراء الفحوص الروتينية لأطفالهن وللرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة وغير ذلك من الخدمات الطبية الخاصة بالنساء. كما تحدثت نساء عديدات عن الأثر الذي يتركه الاضطرار إلى المرور عبر نقاط التفتيش على تعليم أبنائهن. ووصفت بعض النساء إخراج بناتهن من المدرسة في سن السادسة عشر لمنعهن من التعرض لمواجهة يومية مع الجنود الإسرائيليين المسلحين ومعاناة الإذلال من التفتيش والمضايقات.

تتأثر سبل كسب الرزق للأسر بسبب العيش داخل منطقة التماس. فقد أصبح من المستحيل الاستمرار في سبل الحياة التقليدية وتوفير لقمة العيش من الأرض، إذ يحظر مرور المكنتات اللازمة لحصاد المحاصيل ويحظر نقل المنتجات من خلال نقاط التفتيش أو يكون صعباً. قد تكمن الصعوبة بالنسبة لإحدى النساء في واقع أنه لا يوجد عمل في المنطقة لزوجها الذي ليس لديه تصريح للعمل في إسرائيل، وتكون الصعوبة بالنسبة لامرأة أخرى في الضائقة المالية الناجمة عن الدعاوى القضائية الجارية ضد مصادرة الأراضي وأوامر الهدم.

وبالنسبة لمعظم النساء اللواتي أجريت المقابلات معهن، كان العيش في منطقة التماس يترك وقعاً محبطاً بشكل خاص على حياتهن الأسرية وحياتهن الاجتماعية والثقافية. فلا يستطيع الدخول إلى منطقة سكناهن سوى أولئك الذين يعيشون هناك، وهذا يعني أن تعاني النساء، اللواتي ينتقلن في العادة للعيش مع أزواجهن، من العزلة عن عائلاتهن وصديقاتهن ومجتمعهن.

إن الضمانات الأساسية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن السكن الملائم، وحرية التنقل، والحق في الصحة والعمل والتعليم والحياة الأسرية، تنتهك بصورة روتينية من جانب إسرائيل. وبالنسبة لسكان منطقة التماس، من الواضح أن الانتهاكات المستمرة والجسيمة لحقوقهم هي جزء من سياسة لإخراجهم من منازلهم والاستيلاء على الأراضي دون ساكنيها. إن أي تهجير بهذا الشكل من شأنه أن يرقى إلى مستوى الخرق الجسيم للقانون الدولي الإنساني، والمتمثل في النقل القسري غير القانوني للسكان. إن هذا التقرير الذي يسلط الضوء على التأثير الخاص لهذه القضايا على النساء، يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي لوضع حد لهذه السياسات والممارسات ومحاسبة إسرائيل عليها.

# ٧ التوصيات

تكشف النتائج والتحليلات في هذه الدراسة عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وعواقب إنسانية وخيمة بالنسبة للأسر المتضررة. وفي ضوء هذه النتائج، فإننا نقدم التوصيات التالية:

### على المجتمع الدولي أن:

- يناصر تنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لضمان أن تتوقف إسرائيل عن بناء الجدار وتفكك الأجزاء التي تم تشييدها.
- يثير القضايا الواردة في هذا التقرير لدى المقررين الخاصين ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك لدى الأمين العام وفي مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.
- يثير القضايا لدى الأطراف المتعاقدة العليا في اتفاقية جنيف لإلزام إسرائيل بالامتثال لواجباتها الناشئة عن اتفاقية جنيف الرابعة.

### على السلطات الإسرائيلية أن:

- تتوقف عن بناء الجدار وتفكك الأجزاء التي تم تشييدها، تماشياً مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.
- تحترم وتنفذ أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بخصوص السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- تعيد الأراضي والممتلكات التي صادرتها لصالح بناء المستوطنات والطرق والجدار وتقدم تعويضات للفلسطينيين الذين فقدوا موارد دخلهم وسبل رزقهم نتيجة الجدار أو المستوطنات.
- وإلى أن يتم ذلك، على السلطات الإسرائيلية أن:
- تكفل للفلسطينيين من الضفة الغربية القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية المختصة في القدس الشرقية.
- تيسر الوصول إلى المدارس بالنسبة للأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق التماس.
- تسمح للفلسطينيين المقيمين في مناطق التماس بأن يجلبوا اللحوم والبيض

- والغاز والمواد الأساسية الأخرى عبر نقاط التفتيش.
- تكفل قدرة وسائل المواصلات العامة على الوصول إلى مناطق التماس لاستخدام الفلسطينيين الذين يقيمون هناك.

### على المؤسسات غير الحكومية والمنظمات النسوية الدولية والمحلية أن:

- تقدم التدريب والتعليم للمجتمعات المحلية، وخاصة النساء، على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تطور وتوفر البرامج لتأهيل المجتمعات، بالتركيز بشكل خاص على تقديم الإرشاد العاطفي والنفسي للأسر المتضررة.
- تقدم المساعدات المالية والإنسانية للأسر التي تضررت سبل معيشتها بسبب الجدار، وخاصة النساء، حتى يتمكنوا من مواجهة الفقر الذي ينتج ويتفاقم عن العيش في منطقة التماس أو عن عدم القدرة على الوصول إلى الأراضي.
- تستخدم الآليات الدولية لحقوق الإنسان مثل لجنة سيداو والمقررين الخاصين لإثارة القضايا الواردة في هذا التقرير وأثرها على النساء.

### على السلطة الفلسطينية أن:

- تناصر من أجل تنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، لضمان أن تتوقف إسرائيل عن بناء الجدار وتفكك الأجزاء التي تم تشييدها.
- تقدم الدعم للتدخل القانوني والمساعدة القانونية للأسر المهتدة بالتهجير ومصادرة الأراضي.
- ترصد وتوثق أثر الجدار، وخاصة مناطق التماس.
- تكفل أن يتم تقديم الدعم المالي للأسر التي تضررت سبل معيشتها بسبب العيش في منطقة التماس أو التي لم تعد تستطيع الوصول إلى أراضيها بسبب الجدار.

## الهوامش

1. بحسب UNOCHA فإن ٤٠٨ كيلو متر، أي ما يعادل ٥٨% من الجدار، قد اكتمل بناءه.
  2. UNOCHA, 'West Bank Wall Projections', July 2009, p1
  3. Bimkom, 'The Prohibited Zone: Israeli Planning Policy in the Palestinian Villages in Area C', June 2008, p.19
  4. UNOCHA, 'The Impact of the Barrier on Health', Special Focus, July 2010, p.4
  5. Ibid, p.9
  6. UNOCHA, Special Focus, 'Restricted Space: The Planning regime applied by Israel in Area C of the West Bank', December 2009, p.1, p.6.
- يتم إيراد القضايا التالية كأسباب لذلك: عدم توفر مخططات تفصيلية للقرى الفلسطينية، وتفسير الإدارة المدنية الإسرائيلية التقييدي للمخططات القديمة المتوفرة، والصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في تزويد ما يثبت ملكية الأرض.
7. Bimkom, The Prohibited Zone: Israeli Planning Policy in the Palestinian Villages in Area C, June 2008, p.19
  8. B'Tselem and Bimkom, Under the Guise of Security: Routing the Security Barrier to enable the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank, December 2005.
  9. Advisory Opinion Concerning the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, International Court of Justice (ICJ), 9 July 2004
  10. Ibid, para. 141
  11. Advisory Opinion Concerning the Legal Consequences of the Construction of a Wal in the Occupied Palestinian Territory, International Court of Justice (ICJ), 9 July 2004, paras. 152-3Ibid, paras 152-3
  12. Ibid, para. 158
  13. Concluding Observations of the Human Rights Committee, 99th Session, 12-30 July 2010, CCPR/C/ISR/CO/3, para.16
  14. Concluding Observations of the Human Rights Committee, 99th Session, 12-30 July 2010, CCPR/C/ISR/CO/3, para.16
  15. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢.
  16. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٣.
  17. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١٢.
  18. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المادة ١٣.

19. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المادة ٦ .
20. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١ .
21. تنص المادة ١١ على ما يلي: ”تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوي ، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية . وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق ، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم علي الارتضاء الحر“.
22. Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment 4 - The Right to Adequate Housing (article 11(1t,13/12/91 at paragraph.18
23. المرجع السابق، الفقرة ٨(ب).
24. Advisory Opinion Concerning the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, International Court of Justice (ICJ), 9 July 2004, paras. 119-120
25. Human Science Research Council, Occupation, Colonialism, Apartheid?: A re-assessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law, May 2009, p.150
26. Ibid.

